

تقديم وزير المالية

د. يوسف بطرس غالي

للعام السادس على التوالي، تقدم وزارة المالية تقريرها السنوي الشامل الذي يستعرض ويقيم أداء الوزارة والقطاعات والمصالح التابعة لها على مدى السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، كما يسجل جهود الوزارة على صعيد استكمال إصلاح السياسة المالية للدولة التي تتبناها وزارة المالية، ضمن منظومة العمل الحكومية، منذ ما يزيد على ست سنوات، فضلاً عن قياس أثر تلك السياسات على كافة الأصعدة المالية، والمؤسسية، والخدمية .

ويهمني هنا أن أؤكد على قوة ومتانة الاقتصاد المصري الذي أثبت جدارته في مواجهة الأزمات المتوالية التي ضربت بقوة الاقتصاد العالمي، من خلال قدرته على النمو المتواصل في وقت الأزمة، وتنوع في مصادر الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى سرعة استجابة السياسات المالية للمتغيرات العالمية الطارئة، والتي عززت من قدرتنا على اتخاذ تدابير لتنشيط الاقتصاد المصري وتفادي وقوع أزمة اقتصادية محلية، منها حزم الحفز المالي التي تم إقرارها خلال العامين الماليين ٢٠٠٨/٢٠٠٩، و٢٠٠٩/٢٠١٠ بهدف منع أي تدهور محتمل في معدلات النمو، فضلاً عن نجاح السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم دون التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي والذي كان للطلب المحلي دور فعال ورئيسي في استمراره، ومن ثم قدرة أكبر للاقتصاد على تحمل الآثار السلبية للأزمة العالمية.

ويرصد هذا التقرير التزامنا باستكمال تطوير الإطار القانوني الحاكم للسياسات المالية والاقتصادية في مصر، والذي يعد البداية الحقيقية لأية جهود للإصلاح. حيث شهد العام المالي محل الدراسة ٢٠١٠/٢٠٠٩ صدور قانون عصري ومتطور للتأمينات والمعاشات، واستحداث قانون جديد لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة، فضلاً عن إقرار عدد من التشريعات التي تعدل في عدد من القوانين القائمة، مثل الضريبة على العقارات المبنية، والضريبة على الدخل، والضريبة العامة على المبيعات، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة. واستمرار لذات النهج تعكف وزارة المالية

على صياغة حزمة أخرى من التشريعات الهامة التي تستكمل بها جهود التطوير تمهيدا لإحالتها إلى البرلمان خلال الدورة البرلمانية الجديدة، وتشمل قوانين: الجمارك الجديد، الإجراءات الضريبية الموحدة، الضريبة على القيمة المضافة، منح المعاشات الاستثنائية.

ولأن الإصلاح المؤسسي وتطوير نظم العمل بالوزارة والقطاعات والمصالح التابعة لها يعد الضامن الأساسي لنجاح تطبيق قوانين وسياسات الإصلاح المالي التي تتبناها الوزارة، يرصد التقرير الجهود المبذولة على هذا الصعيد لضمان تحديث وانضباط إدارة مالية الدولة، بما يعزز الثقة في النظام المالي الحكومي.

لقد أضحى تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين المؤشر الرئيسي للتقدم الحضاري للبلدان، وبالنظر إلى أن وزارة المالية والمصالح التابعة لها تتحمل مسؤولية محورية في تحقيق رضا كافة شرائح المجتمع، يستعرض التقرير الإجراءات والتدابير التي تتبناها الوزارة لتحسين الخدمات والتيسير على المواطنين المتعاملين مع الجهات والمصالح التابعة لها، وبخاصة في قطاعات الضرائب، والجمارك، والتأمينات والمعاشات، بهدف بناء أعلى درجة من الثقة والتعاون مع المواطن الذي هو الهدف من أي جهود للإصلاح والتطوير.

كما أود أن أحيل القارئ العزيز إلى الملحق المرفق بهذا التقرير والذي يتضمن بياناً بالتشريعات التي أعدتها وزارة المالية والصادرة خلال الفصل التشريعي المنتهي، والذي يبرز نتائج العمل الجاد والحوار المثمر بين الوزارة وبرلمان مصر بمجلسيه على مدى تلك الفترة.

أملنا أن تسهم تلك الوثيقة في زيادة المعرفة بكل ما تقدمه الحكومة من سياسات وما تتبناه من برامج للتحديث والإصلاح، وتعزيز حالة التواصل وتبادل الآراء والمعلومات مع كافة شرائح وفئات المجتمع. وهو ما يؤسس في النهاية لحوار هادف وفاعل بين صانع القرار والمواطن باعتباره المستفيد النهائي من سياسات الإصلاح ومبادرات التطوير.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير لمصر والمصريين،،

